Tikrit University Journal For Rights Year (9) Vol (9) NO (2) Part (2) (2024) 189-221

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Integrating Nationally Determined Contributions into National Legislation to Address Climate Change "Iraq and the United Arab Emirates as a Model"

Assistant professor Dr. Bashir Subhan Ahmed
Faculty of Law, Tikrit University, Salahaddin, Iraq

dr.bashersabhan@tu.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 17 May 2024
- Accepted 29 November 2024
-Available online 1 December 2024

Keywords:

- climate change
- national contributions
- national legislation
- law and legislation
- Iraq
–United Arab Emirates.

Abstract: This study discusses the integration of specific and national contributions into national legislation to address climate change challenges, using the Iraq and the United Arab Emirates as models. The research aims to analyze how countries can ensure the inclusion of their national contributions within a legal and legislative framework that enhances resilience to climate change impacts. The study reviews the measures and actions taken by Iraq and the United Arab Emirates at the national level to combat climate change, focusing on how these contributions are incorporated into local laws and regulations to ensure effective implementation. Research points include analyzing the challenges that may confront the integration process, encompassing economic, social, and political aspects. The study also examines the experiences of Iraq and the United Arab Emirates as working models to understand how local contributions can be integrated into adaptation and mitigation strategies. In conclusion, the research provides recommendations to enhance the capacity for integration between specific contributions and national legislation in the field of climate change, with a focus on local priorities and ensuring the effectiveness of the policies implemented.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

دمج المساهمات المحددة وطنيا في التشريعات الوطنية للتصدي للتغيرات المناخية

"العراق والامارات العربية المتحدة انموذجاً"

أ.م.د. بشير سبهان احمد

كلية القانون، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق

dr.bashersabhan@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٧/ آيار/ ٢٠٢٤
- القبول : ١ / تشرين الثاني/ ٢٠٢٤
- النشر المباشر :١/ كانون الاول/٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية :
- تغير المناخ
- المساهمات الوطنية
- التشريعات الوطنية
- القانون والتشريع
- العراق
- الإمارات العربية المتحدة.

الخلاصة: تعد هذه الدراسة مناقشة حول دمج المساهمات المحددة والوطنية في التشريعات الوطنية لمواجهة التحديات المتعلقة بتغيرات المناخ، باستخدام نموذج العراق والإمارات العربية المتحدة. يهدف البحث إلى تحليل كيف يمكن للدول أن تضمن مساهماتها الوطنية ضمن إطار قانوني وتشريعي يعزز التصدي لتأثيرات التغير المناخي. يستعرض البحث الإجراءات والتدابير التي اتخذتها العراق والإمارات العربية المتحدة على المستوى الوطني لمكافحة التغير المناخي. يتم التركيز على كيفية تضمين هذه المساهمات في القوانين المحلية والتشريعات لضمان تنفيذها بشكل فعال. تشمل نقاط البحث تحليل التحديات التي قد تواجه عملية الدمج، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يتناول البحث تجارب العراق والإمارات كنماذج عمل لفهم كيف يمكن تكامل المساهمات المحلية في إستراتيجيات التكيف والحد من التأثيرات البيئية. في الختام، يقدم البحث توصيات لتعزيز القدرة على تحقيق التكامل بين المساهمات المحددة والتشريعات الوطنية في مجال مكافحة تغير المناخ، مع التركيز على الأفضليات المحلية وضمان فاعلية السياسات المتخذة.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : تتسبب التغيرات المناخية في تحديات كبيرة تواجه العالم حاليًا، ويُشير تغير المناخ إلى التغيرات طويلة الأمد في درجات الحرارة وأنماط الطقس. يمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية ناتجة عن التغيرات في نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة. ومع ذلك، منذ القرن التاسع عشر، كانت الأنشطة البشرية هي العامل الرئيسي في تغيير المناخ، وذلك بشكل أساسي بسبب حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز. تنتج عمليات حرق الوقود الأحفوري انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتي تعمل كغطاء حول الأرض، مما يتسبب في احتجاز حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة. تتضمن غازات الدفيئة الرئيسية التي تسبب تغير المناخ ثاني أكسيد الكربون والميثان، والتي تنشأ أساسًا من استهلاك

البنزين في قيادة السيارات أو استخدام الفحم لتدفئة المباني، وتُعد عمليات الزراعة وصناعة النفط والغاز من المصادر الرئيسية لانبعاثات غاز الميثان. وتُعد الطاقة والصناعة ووسائل النقل والمباني والزراعة واستخدام الأراضي من بين القطاعات الرئيسية المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

أهمية موضوع البحث: يوفر اتفاق باريس إطاراً دائماً يوجه الجهد العالمي لعقود قادمة. والهدف هو رفع مستوى طموح الدول بشأن المناخ بمرور الوقت. ولتعزيز ذلك، نصَّ الاتفاق على إجراء عمليتَي مراجعة، كل واحدة على مدى خمس سنوات. اذ يُتوقع من كل دولة ان تقدم كل خمس سنوات، خطة عمل مناخية وطنية محدثة – تُعرف باسم المساهمة المحددة وطنياً أو NDC. اذ تقوم البلدان بالإبلاغ عن الإجراءات التي ستتخذها لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل الوصول إلى أهداف اتفاقية باريس. تتواصل البلدان أيضًا في المساهمات المحددة وطنيًا الإجراءات التي ستتخذها لبناء المرونة للتكيف مع تأثيرات ارتفاع درجات الحرارة. وقد تم في عام ٢٠٢٣، اجراء " التقييم العالمي" الأول للتقدم المحرز في أهداف اتفاقية باريس. ستشجع هذه العملية البلدان على اتخاذ إجراءات مناخية طموحة تحافظ على ارتفاع درجة الحرارة دون ١.٥ درجة مئوية.

إشكالية البحث: كيف يمكن تحقيق دمج المساهمات المحددة وطنياً في التشريعات الوطنية للعراق والإمارات العربية المتحدة بهدف التصدي للتغيرات المناخية، وكيف يمكن تعزيز التعاون بين البلدين لضمان تنفيذ إجراءات فعّالة ومستدامة لحماية البيئة والتكيف مع التحديات المناخية؟

منهجية البحث: سنعمل على دمج المنهج التحليلي والمنهج المقارن في بحثنا هذا بشكل فعّال، خاصة انه هناك حاجة لفهم التشريعات والتحديات المناخية في العراق والإمارات.

هيكلية البحث: سنقسم بحثنا هذا وفقاً للهيكلية التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمساهمات المحددة وطنياً.

المبحث الثاني: جهود العراق والامارات العربية المتحدة في التصدي للتغيرات المناخية.

المبحث الثالث: مواءمة المساهمات المحددة وطنيًا مع أهداف التنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة والعراق

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمساهمات المحددة وطنيا

في ظل التحديات المتزايدة التي يشهدها عالمنا اليوم في مجال التغير المناخي، يبرز أهمية فهم وتحليل الإطار المفاهيمي للمساهمات المحددة وطنياً. يعكس هذا العنوان التركيب الأساسي الذي يشكل أساساً لتشكيل سياسات وتشريعات تستند إلى مساهمات واضحة ومحددة على مستوى الدولة. في هذه المقدمة، سنستعرض الأسس النظرية والمفاهيم التي تقف وراء فهم المساهمات المحلية والتي تشكل إطاراً أساسياً لفحص تأثيرها على التحولات المناخية والتكيف معها.

المطلب الأول

تعريف المساهمات المحددة وطنياً

ببساطة، المساهمة المحددة وطنيًا هي خطة عمل مناخي لخفض الانبعاثات والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. كل طرف في اتفاق باريس ملزم بوضع مساهمة محددة وطنيًا وتحديثها كل خمس سنوات. تضع الدول في مساهماتها المحددة وطنيًا أهدافًا للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ وللتكيف مع تأثيرات هذا التغير. وتحدد الخطط كيفية بلوغ الأهداف، مع وضع أنظمة لرصد التقدم والتحقق منه حتى يظل على المسار الصحيح. وبما أن تمويل المناخ هو مفتاح تنفيذ هذه الخطط، فينبغي أن تقدم المساهمات المحددة وطنيًا بالتفصيل أيضًا استراتيجية تمويل. يلزم اتفاق باريس الدول الاطراف بتحديث المساهمات المحددة وطنيًا الخاصة بها كل خمس سنوات. ولكن نظرًا للفجوة الكبيرة بين خفض الانبعاثات اللازم للحد من الاحترار العالمي إلى ١.٥ درجة مئوية وخفض الانبعاثات المقرر حاليًا، دعا ميثاق غلاسكو للمناخ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ جميع البلدان إلى إعادة النظر في الأهداف وتعزيزها في المساهمات المحددة وطنيًا في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن ترفع كل جولة جديدة من مستوى الطموح من خلال تخفيضات أكبر للانبعاثات وإجراءات تكيف أوسع. تعد المساهمات المحددة وطنيًا ضرورية لضمان مستقبل صالح للعيش للجميع على هذا الكوكب. وتهدف أفضل المساهمات المحددة وطنيًا إلى تحقيق أهداف طموحة. وتقوم على التحليل والبيانات السليمة، وتساعد الدول على مباشرة انتقال تحولي نحو تنمية أكثر اخضرارًا واستدامة. كما أنها توجه التحولات المطلوبة في مختلف قطاعات الاقتصاد وتوفر فرصة لإعادة التفكير في كيفية الإنتاج والاستهلاك. ويمكنها دعم

المزيد من الإدماج الاجتماعي، على سبيل المثال من خلال مزايا محددة للنساء والشباب ومجتمعات السكان الأصليين. وتقوم بعض الدول الآن بالربط بين المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التنمية الوطنية، بما في ذلك خطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة[١].

المطلب الثاني

اليات عمل المساهمات المحددة وطنياً

يتطلب تغير المناخ، على عكس العديد من القضايا الأخرى، تحولا شاملا لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وكل القطاعات معنية: الطاقة والصناعة والزراعة والنقل والمؤسسات والأفراد وغيرهم سيحتاجون إلى إجراء تغييرات لتخفيض الانبعاثات والتكيف مع آثار تغير المناخ التي تحدث بالفعل. إنه تحدي كبير[٢]. ينص اتفاق باريس على انه "ينبغي للبلدان النامية أن تواصل تحسين جهودها المتعلقة بالتخفيف"، ولكنه يشجعها على " التحول مع مرور الزمن صوب أهداف لخفض الانبعاثات أو تحديدها على نطاق الاقتصاد، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة"[٣]. وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن بنداً محدداً. يتيح لها إمكانية عدم الإبلاغ عن مساهمتها[٤]. وفي ضوء هذه العناصر، من الواضح بالتالي أن تعريف أهداف التخفيف في مرحلة ما بعد العام ٢٠٢٠ تستند إلى نهج من أسفل إلى أعلى[٥]، أي أنه يعتمد على تحديد الدول بنفسها لما تعتبره مساهمة عادلة وطموحة من جانبها[٦]، وأن هذه الأهداف خالية من القوة الملزمة[٧]. ويستكمل هذا الفرع المتعلق بالتخفيف أيضا بالمادة

---

١ – منظمة الأمم المتحدة: العمل المناخي–المساهمات المحددة وطنيا، مقال متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/ar/climatechange/all-about-ndcs#countries اخر زيارة (٢٠٢٣/١٠/٣).

٢ – منظمة الأمم المتحدة: العمل المناخي–المساهمات المحددة وطنيا، مقال متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/ar/climatechange/all-about-ndcs#countries اخر زيارة (٢٠٢٣/١٠/٣).

٣ – المادة ٥/٤ من اتفاق باريس.

٤ – المادة ٦/٤ من اتفاق باريس.

5 – Géraud de Lassus St-Geniès, L'ACCORD DE PARIS SUR LE CLIMAT: QUELQUES ÉLÉMENTS DE DÉCRYPTAGE, Revue Québécoise de droit international (RQDI), Université du Québec à Montréal, NUMÉRO 28.2, 2015, p38.

٦ – ماري لومي، اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لتداعيات الاتفاق على دولة الإمارات العربية المتحدة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر ٢٠١٥، ص٦.

7 – Géraud de Lassus St-Geniès, op.cit, p38.

٥ التي تشجع الأطراف على تعزيز مصارف وخزانات غازات الدفيئة، بما في ذلك الغابات، والمادة ٦ التي تنص على آليات معينة لمساعدة للأطراف في تحقيق أهدافها الخاصة بالتخفيف[١]. وتسمح إحدى هذه الآليات للأطراف بالسعي إلى "تعاون طوعي في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا"، بما في ذلك "استخدام نتائج التخفيف المنقولة دوليا" في الوفاء بمساهمتها المحددة وطنياً[٢]. وتهدف آلية أخرى، تسمى "التنمية المستدامة"، إلى تمكين الكيانات الخاصة والعامة بدعم مشاريع تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة، ويمكن للبرامج والمشاريع التي تم تطويرها في إطار هذه الآلية الجديدة أن تولد "تخفيضات للانبعاثات" يمكن أن يستخدمها الطرف آخر للوفاء بمساهمته المحددة وطنياً[٣]. وإذا لم يشر النص إلى شروط "السوق" أو "التبادل"، فان هذه الآليات، طرائق عملها ينبغي تحديدها، لتمهد الطريق لنقل التخفيضات في الأماكن التي تكون فيها اقل تكلفة. وفي هذا الصدد تبدو قائمة على منطق السوق، وتميل الإشارة في جزء آخر من المادة ٦ إلى "النهج غير القائمة على السوق" إلى تحبيذ هذا التفسير[٤]. يقر اتفاق باريس بأهمية إتاحة نهج غير سوقية متكاملة وشمولية ومتوازنة للحد للمساعدة في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على نحو متسق وفعال، بما يشمل التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، حسب الاقتضاء. وهو يهدف إلى "يعزز مشاركة القطاعين العام والخاص" ويسعى إلى إيجاد فرص للتنسيق الشامل بين مختلف "الأدوات والترتيبات المؤسسية ذات الصلة"[٥]. ومن الصعب على النطاق المفاهيمي تحديد معنى نهج غير السوق بالمقارنة مع نوع من الآليات القائمة على السوق التي نجد لها الأسبقية في آليات كيوتو[٦]. وفي ورقة تقنية عام ٢٠١٤ لخصت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ النهج غير السوقية بأنها: ((أي إجراءات تؤدي إلى التخفيف من فعالية التكاليف دون الاعتماد على النهج أو الآليات القائمة على السوق))[٧]؛ أي دون أن تؤدي إلى وحدات قابلة للنقل أو قابلة للتداول، إلا أن المفهوم في هذا التفسير

---

[1] – Géraud de Lassus St-Geniès, op.cit, p38.

[٢] – المادة ٦/٣ من اتفاق باريس.

[٣] – المادة ٦/٤ من اتفاق باريس.

[4] – Géraud de Lassus St-Geniès, op.cit, p39.

[٥] – المادة ٦ / ٨ من اتفاق باريس.

[6] – Streck, Keenlyside and Unger, The Paris Agreement: A New Beginning, journal for European environmental & planning law 13, brill nvjhoff, Leiden, 2016, p 17.

[7]– Non-market based approaches: Technical Paper, Framework Convention on Climate Change, United nations, 24 November 2014, Document No: FCCC/TP/2014/10.

واسع جدا في الواقع، وسيكون هناك الكثير من العمل في المستقبل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية المكلفة بإعداد مشروع برنامج عمل حتى دورة العام المقبل[١]. وبوجه عام، فلكي تلعب المادة ٦ دورا مركزيا في تنفيذ اتفاق باريس، يتمين مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس اعتماد قواعد وطرائق وإجراءات لهذه الآليات[٢]، وبخصوص آلية التنمية المستدامة تشير الاتفاق بوضوح بأن يعتمد (CMA) قواعد وطرائق وإجراءات هذه الآلية في دورته الأولى[٣].

المبحث الثاني

جهود العراق والامارات العربية المتحدة في التصدي للتغيرات المناخية

تشكل ظاهرة تغير المناخ خطراً يهدد جميع دول العالم من دون استثناء، وقد كانت للدول جهود متفاوتة في التصدي لهذه الظاهرة كما كانت التزاماتها متفاوتة كذلك في مؤتمر باريس للمناخ وكذلك في القمة المناخية التي عقدت في دولة الامارات العربية المتحدة في العام ٢٠٢٣، سنحاول من خلال هذا المبحث تبيان مدى فعالية الجهود التي بذلتها وتبذلها دولة العراق ودولة الامارات العربية المتحدة وذلك المطالب التالية.

المطلب الأول

جهود الامارات العربية المتحدة في التصدي للتغيرات المناخية

من المتوقع أن يؤدي التغير المناخي في دولة الإمارات إلى مناخ أدفأ، وهطول أمطار أقل، وجفاف، وزيادة في منسوب مياه البحر، والكثير من العواصف. ونظراً لأهمية موضوع التغير المناخي محلياً وعالمياً، قامت الدولة بالعديد من الجهود سنحاول التعرف عليها من خلال الفرعين التاليين.

---

[1] – Streck, Keenlyside and Unger, op. cit, p 17.

[2] – Streck, Keenlyside and Unger, op. cit, p 17. Ibid, p.17.

[٣] – المادة ٦/٧ من اتفاق باريس.

الفرع الأول

انضمام الامارات العربية المتحدة الى الاتفاقيات الدولية المعنية بالتصدي للتغيرات المناخية

لقد انضمت دولة الامارات العربية المتحدة الى عدد من الاتفاقيات البيئية المهمة منها: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام ١٩٨٩، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول المصادقة ٢٢ مارس ١٩٨٩ تاريخ الدخول حيز النفاذ ١٥ فبراير ١٩٩٣ بموجب المرسوم الاتحادي رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٢[١]. ومذكرة تفاهم حول حماية وإدارة السلاحف البحرية وموائلها في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا الملحقة بمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة لعام ٢٠٠١، دخلت حيز النفاذ في دولة الامارات العربية المتحدة في ١ ابريل ٢٠٠٧[٢]. ومذكرة تفاهم حول حماية وإدارة أبقار البحر وموائلها الطبيعية الملحقة بمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة لعام ٢٠٠٧، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المذكرة دخلت حيز النفاذ فيها بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧[٣]. وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون وتعديلاته لعام ١٩٨٧، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في البروتوكول تم التوقيع / القبول / المصادقة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤ وصدر المرسوم الاتحادي "مرسوم الموافقة/ التصديق" رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٤[٤]. واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع/ القبول/ المصادقة ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤. مرسوم الموافقة/ التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٤[٥]. واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لعام ٢٠٠١، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٣ يونيو ٢٠٠٢. مرسوم الموافقة/ التصديق مرسوم اتحادي (٢٨) لسنة ٢٠٠٢[٦]. والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لعام ٢٠٠١، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول/ المصادقة ١٦

[١] – المرسوم الاتحادي رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٢.

[٢] – كانت دولة الامارات العربية المتحدة احد الدول الموقعة على مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة السلاحف البحرية وموائلها في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا الملحقة بمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة لعام ٢٠٠١.

[٣] – كانت دولة الامارات العربية المتحدة احد الدول الموقعة على مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة أبقار البحر وموائلها الطبيعية الملحقة بمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة لعام ٢٠٠٧.

[٤] – المرسوم الاتحادي "مرسوم الموافقة/ التصديق" رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٤.

[٥] – مرسوم الموافقة/ التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٤.

[٦] – مرسوم الموافقة/ التصديق مرسوم اتحادي (٢٨) لسنة ٢٠٠٢.

فبراير ٢٠٠٤. تاريخ الدخول حيز النفاذ ٢٩ يونيو ٢٠٠٤. مرسوم الموافقة/التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤[١]. واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام ١٩٨٩، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٣ مايو ١٩٩٠ مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي: رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٠[٢]. واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق اجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفة معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية لعام ١٩٩٨، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع القبول المصادقة ١١ أغسطس ٢٠٠٢ مرسوم الموافقة التصديق مرسوم اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢[٣]. اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق لعام ٢٠١٣، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ١٠ أكتوبر ٢٠١٣ (توقيع) ٧ ابريل ٢٠١٥ (تصديق) مرسوم الموافقة التصديق مرسوم اتحادي رقم (٤١) لسنة ٢٠١٥[٤]. الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة "مياه التوازن" لعام ٢٠٠٤، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٧[٥]. اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في البروتوكول تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٢٢ ابريل ٢٠١٦ (توقيع) ١٢ ديسمبر ٢٠١٦ (تصديق) مرسوم الموافقة التصديق مرسوم اتحادي رقم (٢٣٨) لسنة ٢٠١٦[٦]. بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها لعام ٢٠١٠، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في البروتوكول تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٢٣ يوليو ٢٠١٤. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٤[٧]. بروتوكول ناغويا – كوالالمبور التكميلي لبرتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية بشأن المسؤولة والجبر التعويضي لعام ٢٠١٠، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في البروتوكول تاريخ التوقيع / القبول المصادقة ٢٣ يوليو ٢٠١٤ مرسوم

---

[١] – مرسوم الموافقة/التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤.

[٢] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي: رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٠.

[٣] – مرسوم الموافقة التصديق مرسوم اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢.

[٤] – مرسوم الموافقة التصديق مرسوم اتحادي رقم (٤١) لسنة ٢٠١٥.

[٥] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٧.

[٦] – مرسوم الموافقة التصديق مرسوم اتحادي رقم (٢٣٨) لسنة ٢٠١٦.

[٧] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٤.

الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٥) لسنة ٢٠١٤[١]. المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٢، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع القبول / المصادقة ٢٤ يناير ٢٠٠٤ مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤[٢]. اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠٠١، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٢٠ يناير ٢٠٠٣ مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٣[٣]. بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية لعام ٢٠٠٠، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في البروتوكول تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٢٣ يوليو ٢٠١٤. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٤[٤]. بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها لعام ١٩٩٨، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في البروتوكول تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ١٧ مارس ١٩٩٨. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٧) لسنة ٢٠٠٥[٥]. بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في البروتوكول تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٤ مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤[٦]. اتفاقية تطبيق الإجراءات الصحية والصحة النباتية لعام ١٩٩٤، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٤[٧]. اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٢٤ نوفمبر ١٩٩٩ مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٩٩[٨]. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و / أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا لعام ١٩٩٤، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة

---

[١] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٥) لسنة ٢٠١٤.

[٢] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤.

[٣] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٣.

[٤] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٤.

[٥] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٧) لسنة ٢٠٠٥.

[٦] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤.

[٧] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٤.

[٨] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٩٩.

٢١ أكتوبر ١٩٩٨ تاريخ الدخول حيز النفاذ ١٩ يناير ١٩٩٩ مرسوم الموافقة التصديق قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٠ /١١ لسنة ١٩٩٨[١]. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول المصادقة ٢٠ ديسمبر ١٩٩٥ مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٦١) لسنة ١٩٩٥[٢]. بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم من مصادر البر لعام ١٩٩٠، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في البروتوكول تاريخ التوقيع / القبول المصادقة ٢١ فبراير ١٩٩٠[٣]. بروتوكول التلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري لعام ١٩٨٩، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في البروتوكول تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ١٦ / ٧ / ١٩٩٠ مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٤٩) لعام ١٩٩٠[٤]. اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولها لعام ١٩٧٨، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول المصادقة ١٩/ ٣ / ١٩٧٩. مرسوم الموافقة/ التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٩[٥]. الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري (ماريول ١٩٧٣/١٩٧٨) لعام ١٩٧٣، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٢٧ إبريل ٢٠٠٧ مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦[٦]. اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض CITES لعام ١٩٧٣، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول / المصادقة ٨ فبراير ١٩٩٠. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٨٦) لسنة ١٩٨٩[٧]. معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS) لعام ١٩٧٩، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع / القبول المصادقة ١ فبراير ٢٠١٥. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم ١٥٥ لسنة ٢٠١٥[٨]. مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة السلاحف البحرية وموائلها في المحيط الهندي وجنوب

---

[١] – مرسوم الموافقة التصديق قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٠ /١١ لسنة ١٩٩٨.

[٢] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٦١) لسنة ١٩٩٥.

[٣] – بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم من مصادر البر لعام ١٩٩٠.

[٤] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٤٩) لعام ١٩٩٠.

[٥] – مرسوم الموافقة/ التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٩.

[٦] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦.

[٧] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (٨٦) لسنة ١٩٨٩.

[٨] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم ١٥٥ لسنة ٢٠١٥.

شرق آسيا لعام ٢٠٠١، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المذكرة تاريخ الدخول حيز النفاذ ١ ابريل ٢٠٠٧[١]. مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة أبقار البحر وموائلها الطبيعية لعام ٢٠٠٧، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المذكرة تاريخ الدخول حيز النفاذ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧[٢]. مذكرة التفاهم حول المحافظة على الطيور الجارحة في افريقيا وأوراسيا لعام ٢٠٠٨، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المذكرة تاريخ الدخول حيز النفاذ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨[٣]. مذكرة تفاهم حول أسماك القرش المهاجرة لعام ٢٠١٠، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المذكرة تاريخ الدخول حيز النفاذ ١٧ فبراير ٢٠١٤[٤]. اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية العالمية (رامسار) لعام ١٩٧١، وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية تاريخ التوقيع القبول المصادقة ٦ فبراير ٢٠٠٧. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧[٥].

الفرع الثاني

التعاون بين المؤسسات الإماراتية في تنمية المساهمات غير الحكومية المحددة وطنياً

تواصل دولة الإمارات تعزيز جهودها لمكافحة تغير المناخ، من خلال تحديثات متكررة على تقرير الإسهامات المحددة وطنيًا. واعتمد مجلس الوزراء، خلال اجتماعه يوم ١١ سبتمبر/أيلول (٢٠٢٢)، الإصدار المحدّث للتقرير الثاني للإسهامات المحددة وطنيًا للدولة، والذي وُضِع بموجب اتفاق باريس للمناخ، ضمن جهود الإمارات الإستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام (٢٠٥٠)، حسبما نشرت وكالة الأنباء الرسمية "وام"[٦]. وجاء الإصدار المحدّث استجابة لميثاق مكافحة تغير المناخ، الموقّع بقمّة

---

[١] – مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة السلاحف البحرية وموائلها في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا لعام ٢٠٠١ وقعت دولة الامارات العربية المتحدة عليها بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٧.

[٢] – دخلت مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة أبقار البحر وموائلها الطبيعية لعام ٢٠٠٧ حيز النفاذ في دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٣١ أكتوبر عام ٢٠٠٧، متاح على الرابط التالي: https://beeatna.ae/assets/download (٢٠٢٣/١٢/١٠).

[٣] – ٣٢– مذكرة التفاهم حول المحافظة على الطيور الجارحة في افريقيا وأوراسيا لعام ٢٠٠٨ دخلت حيز النفاذ في دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨ متاح على الرابط التالي: https://www.moccae.gov.ae/assets/download (٢٠٢٣/١٢/١٠).

[٤] – مذكرة تفاهم حول أسماك القرش المهاجرة لعام ٢٠١٠ وقد دخلت دور النفاذ في دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٤ متاح على الرابط التالي: https://www.moccae.gov.ae/assets/download (٢٠٢٣/١٢/١٠).

[٥] – مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧.

[٦] – وكالة انباء الامارات: تقرير متاح على الرابط التالي: https://wam.ae/ar/home/main (٢٠٢٣/١١/٢٦).

المناخ كوب ٢٦ في غلاسكو العام الماضي (٢٠٢١)، والذي نصّ على ضرورة رفع الدول طموحها المناخي بحلول نهاية العام الجاري (٢٠٢٢). كيف يؤثر تغير المناخ في القطاعات الاقتصادية؟ دراسة تكشف عدة مفاجآت خفض الانبعاثات لمكافحة تغير المناخ يدعم الإصدار المحدث من التقرير رفعَ مستهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة، ضمن جهود الدولة لمكافحة تغير المناخ، ليصل إلى ٣١٪ بحلول ٢٠٣٠، مقارنة بالوضع الاعتيادي، الذي تسجل فيه الانبعاثات نحو ٣٠١ مليون طن من مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون. وبحسب التقرير، فإن هدف خفض الانبعاثات الجديد، يعادل تجنُّب انبعاثات تصل إلى ٩٣.٢ مليون طن من مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون. كما يشمل التقرير خفض الانبعاثات بالقطاعات الرئيسة، وتنفيذ عمليات الخفض ومراقبتها وقياسها، إذ من المقرر أن يسهم قطاع توليد الكهرباء بنسبة الخفض الأكبر بنحو ٦٦.٤٪، يليه قطاع الصناعة بنسبة ١٦.٦٪، وقطاع النقل بنسبة ٩.٧٪، ثم قطاع التقاط الكربون وتخزينه بنسبة ٥.٣٪، وقطاع الإدارة المتكاملة للنفايات بنسبة ٢.١٪[١].

وقالت وزيرة تغير المناخ والبيئة مريم بنت محمد المهيري أن الإمارات –بصفتها المستضيفة لقمّة المناخ كوب ٢٧– ستستمر في رفع طموحها المناخي خلال عام ٢٠٢٣ وما بعده، بتسليم الإصدار المحدّث، وتسريع وتيرة التزامها الطوعي برفع طموحها عامًا بعد عام، من خلال الاستفادة من الحلول المبتكرة والتقنيات الحديثة المتاحة[٢]. يسلّط الإصدار المحدّث من التقرير الثاني للإسهامات المحددة وطنيًا لدولة الإمارات، الضوء على مشاركة الشباب والمرأة والجهات والأفراد الأكثر تأثرًا بظواهر تغير المناخ، ضمن نهج تشاركي في وضع وتطوير السياسات والبرامج، التي تهدف لتحقيق الحياة الذكية مناخيًا، للوصول إلى مستقبل أكثر استدامة. كما يسجل التقرير، الذي اعتمده مجلس الوزراء، زيادة مستهدفات خفض الانبعاثات من ٢٣.٥٪ إلى ٣١٪ بحلول ٢٠٣٠، من خلال تعزيز مشاركة قطاعات رئيسة، وهي قطاعات توليد الكهرباء والصناعة والنقل، والتقاط الكربون وتخزينه، والإدارة المتكاملة للنفايات. ولقد تعهدات الإمارات والتزمت خلال قمة المناخ كوب ٢٦ في غلاسكو العام الماضي (٢٠٢١): بالحفاظَ على النظم البيئية الساحلية، ومشروع الكربون الأزرق، من خلال زراعة ملايين الأشجار، ومنها زراعة ١٠٠ مليون شتلة من أشجار المانغروف بحلول ٢٠٣٠. اما بخصوص دور مركز دبي لمعالجة النفايات، فانه يأتي ضمن جهود دولة الإمارات لمكافحة تغير المناخ، إذ إنه من أهم مشروعات البنية التحتية التي تخدم في مجال الحفاظ على البيئة، من خلال زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة

---

[١] – وزارة التغير المناخي والبيئة: تقرير حالة البيئة لدولة الامارات العربية المتحدة، الإصدار الثاني، ٢٠٢٠، ص٩٩.

[٢] – وكالة انباء الامارات: تقرير متاح على الرابط التالي: https://wam.ae/ar/home/main (٢٠٢٣/١١/٢٦).

في إمارة دبي، مركز دبي لإدارة النفايات مصمم لتحويل ١,٩ مليون طن سنويا طاقة مستدامة، وهو يعد أكبر محطة لتحويل النفايات إلى طاقة في العالم يتم بناؤه حتى اليوم[١]. ولمواجهة تغير المناخ اجرت شركة شنايدر إلكتريك دراسة لدعم المنازل الذكية دون انبعاثات وتنفّذ المشروع بلدية دبي، سعيًا وراء تحقيق هدفين مهمين، الأول هو التخلص الآمن من النفايات، والثاني هو إيجاد مصادر بديلة للطاقة النظيفة، من خلال حرق النفايات بطريقة آمنة تراعي أحدث المعايير الصحية والبيئية المعتمدة عالميًا[٢]. كما ان لمبادرة البصمة البيئة الإماراتية دوراً رائداً في مجال التصدي للتغير المناخي، اذ ركزت المبادرة في عامها الأول جهودها في تقييم مؤشر البصمة البيئية المفيد وما يمثله من سياق بيانات دولة الإمارات. لقد تم ذلك من خلال مراجعة آلية البيانات والتركيز الخاص على التعداد السكاني وبصمة الكربون، وقطاع الصيد البحري ونوع الأرض. وتعد البصمة البيئية أداة تمثيل مفيدة للدولة ويمكن استخدامها في استنتاج المعرفة العلمية المكثفة. وقامت في عامها الثاني بتطوير معرفة علمية ملحوظة، شملت تعريف القطاعات الرئيسي التي تدفع بعجلة البصمة البيئية. وأشارت التحاليل إلى قطاع السكن في الدولة هو المساهم الرئيسي في بصمة الإمارات البيئية، ويشكل ٥٧ ٪، تلاه قطاع الشركات والمصانع بنسبة ٣٠ ٪، ومن ثم القطاع الحكومي بنسبة ١٢ ٪. وفي العام الثالث، قامت مبادرة البصمة البيئية بمتابعة أعمال البحث من خلال تطوير سيناريو لقطاع الماء والكهرباء صمم ليوضح كيفية تأثير تطوير قطاع الماء والطاقة على دولة الإمارات لغاية عام ٢٠٣٠، والمساعدة على تخفيض لبصمة البيئية. لقد تم تطوير النموذج لمساعدة حكومة الإمارات في تصميم حقائب سياسات ينتج عنها تخفيض إيجابي على البعيد لبصمة الدولة البيئية[٣].

---

[١] – شركة دبي لإدارت النفايات: استراتيجية دبي الطموحة لإدارة النفايات قد بدأت، متاح على الرابط التالي: https://dwmc.ae/ar/ (٢٠٢٣/١١/٢٦).

[٢] – منصة الطاقة: تقرير "لمكافحة تغير المناخ.. الإمارات تُحدِّث تقرير الإسهامات المحددة وطنيًا" متاح على الرابط التالي: https://attaqa.net/2022/09/12/ (٢٠٢٣/١١/٢٥).

[٣] – الجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة: مبادرة البصمة البيئية للأمارات، ملخص تقرير ٢٠٠٧-٢٠١٠، ص١٨.

المطلب الثاني

جهود العراق في التصدي للتغيرات المناخية

يلتزم العراق ببذل جهوده لتحقيق الأمن المناخي. وتلبى جهود تخفيف تغير المناخ باستخدام الموارد المحلية والدولية التي تضمن الأمن الغذائي والمائي. ويُعد كل ذلك أولوية لدى الحكومة بسبب تأثيرها الكبير على تغير المناخ. وقد أعلن عن هذا خلال مشاورات أصحاب الشأن حيال مساهمات العراق الوطنية للمعنيين ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

الفرع الأول

انضمام العراق الى الاتفاقيات الدولية المعنية بالتصدي للتغيرات المناخية

لقد أنظم العراق الى عدد من الاتفاقيات المناخية المهمة منها: اتفاقية التجارة الدولية الخاصة بالحيوانات والنباتات الفطرية المهددة بالانقراض (سايتس) تم التوقيع على اتفاقية سايتس في العاصمة واشنطن في ٣ مارس ١٩٧٣، انضم العراق الى الاتفاقية بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٢[١]. اتفاقية بازل بشأن التحكم بنقل المواد الخطرة عبر الحدود لعام ١٩٨٩، انضم العراق لها حسب قانون رقم (٣) في ٢٠١١/١/٣١[٢]. انضم العراق الى تعديل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود بموجب القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١. انضم العراق الى بروتوكول عام ١٩٩٦ لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن قلب النفايات والمواد الاخرى لعام ١٩٧٢ بموجب قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٢١[٣]. الاتفاقية الاطارية بشأن تغيير المناخ وبرتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، العراق منضم حسب قانون رقم ٧ في ٢٠٠٩/٣/٢٣[٤]. اتفاقية روتردام بشأن تطبيق اجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيمياوية ومبيدات وآفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية لعام ١٩٩٨، عرض مشروع الاتفاقية في العراق على وزارة الخارجية ووزارة العدل/مجلس شورى الدولة لأبداء المشورة القانونية بشأنها استناداً الى احكام المادة (١/٤) من قانون عقد المعاهدات رقم (١١١) لسنة ١٩٧٩ المعدل والمادة (٢/٦) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩. اتفاقية ستوكهولم لعام ٢٠٠١، في العراق

---

[١] – جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٢٩٨، السنة ٥٥، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٣.

[٢] – جمهورية العراق: وزارة البيئة، الاتفاقيات البيئية الدولية، متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq (٢٠٢٣/١٢/١٢).

[٣] – جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٦٤٢، السنة ٦٢، ١٢ تموز ٢٠٢١.

[٤] – جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٢٨، بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٦.

عرض مشروع الاتفاقية على وزارة الخارجية ووزارة العدل / مجلس شورى الدولة لأبداء المشورة القانونية بشأنها استناداً الى احكام المادة (١/٤) من قانون عقد المعاهدات رقم (١١١) لسنة ١٩٧٩ المعدل والمادة (٢/٦) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩. اتفاقية الكويت الاقليمية لحماية البيئة البحرية من التلوث لعام ١٩٧٨ والبروتوكولات الملحقة بها، العراق منضم للاتفاقية بتاريخ ١٩٧٨. الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر وضعت لتخفيف اثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد او من التصحر) تاريخ الانضمام بالنسبة للعراق للاتفاقية ٢٠٠٩/٥/١١. اتفاقية التنوع البايولوجي، انضم العراق للاتفاقية بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٦ وفق قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي رقم٣١ لسنة ٢٠٠٨[١]. اتفاقية حضر استعمال وتخزين ونقل الالغام المضادة للأفراد (اوتاوا) (تهدف الاتفاقية الى إلزام البلدان المنضمة لها بالتخلص من الالغام التي تشكل تهديدا على الفرد بغضون ١٠ سنوات) تاريخ الانضمام ٢٠٠٧/٨/١٥. اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية (اوسلو) (اتفاقية حظر استخدام وتطوير ونقل الذخائر العنقودية) –موافقة مجلس النواب العراقي على قانون اتفاقية حظر الذخائر العنقودية والتي تم اصدارها بالرقم (٨٩) /٢٠١٢. تمت مصادقة فخامة رئيس الجمهورية المحترم بالقرار رقم (٩٠) بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٨[٢]. الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠ (هي استراتيجية تم اعدادها بالتعاون بين الامانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب في جامعة الدول العربية والمكتب الاقليمي للدول العربية لأمانة الامم المتحدة للأستراتيجية للحد من مخاطر الكوارث والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة بموجب القرار المرقم (٥٦٣) الصادر عن القمة العربية الدورة العادية (٢٣)/بغداد في ٢٠١٣/٣/٢٩ وتركز الاستراتيجية العربية انفاً على المخاطر المركبة التي تهدد الدول العربية جراء الاخطار العربية وفيما يتعلق بها من اخطار ناتجة عن انشطة بشرية)[٣]. اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال بشأن التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون (اتفاقية دولية تهدف لحماية طبقة الاوزون من خلال التخلص التدريجي من انتاج عدد من المواد المسؤولة عن استنفاذ طبقة الاوزون والتي اتفقت من خلالها الدول الاطراف على ضرورة التعاون من اجل حماية طبقة الاوزون ووقف استنزافها وعلى الدول المنظمة الى الاتفاقية ايقاف انتاج واستخدام المواد المستنفذة لطبقة الاوزون) نضم العراق

---

[١] – جمهورية العراق: وزارة البيئة، الاتفاقيات البيئية الدولية، متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq (٢٠٢٣/١٢/١٢).

[٢] – دائرة شؤون الألغام العراقية: اتفاقية حظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الالغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الالغام (Ottawa)، متاح على الرابط التالي: https://dma.gov.iq/ar-IQ/Pages/Details/16 (٢٠٢٣/١٢/١٢).

[٣] – جمهورية العراق: وزارة البيئة، الاتفاقيات البيئية الدولية، متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq (٢٠٢٣/١٢/١٢).

بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١ بموجب القانون رقم ٤٢ المنشور في جريدة الوقائع العراقية ذات العدد ٤٠٤٨ في عام ٢٠٠٧[١]. بروتوكول قرطاجة (ضمتن مستوى ملائم من الحماية في مجال امان النقل واستخدام الكائنات الحية المحورة الناشئة عن التكنولوجيا الاحيائية الحديثة والنقل عن الحدود) تأسيس الاتفاقية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١١ وانضم اليها العراق بتاريخ ٢٠١٤/٦/١. اتفاقية الاتجار في الانواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوانات والنباتات البرية (اتفاقية بشأن التجارة الدولي في الانواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية) ١٩٧٥/٧/١[٢].

الفرع الثاني

التعاون بين المؤسسات العراقية في تنمية المساهمات غير الحكومية المحددة وطنياً

يلتزم العراق ببذل جهوده لتحقيق الأمن المناخي. وتلبى جهود تخفيف تغير المناخ باستخدام الموارد المحلية والدولية التي تضمن الأمن الغذائي والمائي. ويُعد كل ذلك أولوية لدى الحكومة بسبب تأثيرها الكبير على تغير المناخ[٣]. ولا تشكل المساهمة المحددة وطنياً تعهداً ملزما للعراق وإنما هي مساهمة وطنية طوعية لبيان ما تم إتخاذه من إجراءات وما يحتاج إليه العراق من دعم وإستقرار داخلي لتحقيق مساهمة فعلية مع المجتمع الدولي لتثبيت إرتفاع نسب إنبعاثات ثنائي أوكسيد الكاربون وبما يتلائم مع مصالحه الوطنية وخططه التنموية[٤]. العراق يدعم التوجه الحالي في مشاركة الدول بمساهماتها المحددة وطنياً في الاتفاق الجديد مع ضرورة ان تكون مبنية على مبدأ الوضوح والشفافية في عرض بيانات غازات الدفينة وتنفيذ ما حددته كل دولة من نسب التخفيض فيها من اجل الوصول الى الهدف العالمي وهو تثبيت الارتفاع بدرجات الحرارة الى مادون الدرجتين مئويتين. ونتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها العراق فانه يحتاج على الأقل الى ١٥ سنة من السلام وتوقف التهديدات الأمنية من أجل القيام بتحول تدريجي وحقيقي ومبرمج لإستخدامات الطاقة والإستثمار في قطاع الطاقات المتجددة والإدارة البيئية السليمة للكربون وإعداد إستراتيجيات وطنية وتشريع قوانين ستساعد على تنفيذ هذه السياسات. إن العراق

---

[١] – جريدة الوقائع العراقية: العدد ٤٠٤٨، السنة ٤٩، بتاريخ ١١ أيلول ٢٠٠٧.

[٢] – جمهورية العراق: وزارة البيئة، الاتفاقيات البيئية الدولية، متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq (٢٠٢٣/١٢/١٢).

[٣] – منظمة الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق ملتزم بتحقيق التقدم في تخفيف حدة التغيرات المناخية، متاح على الرابط التالي: https://www.undp.org/ar/iraq/press-releases (٢٠٢٣/١٢/١٣).

[٤] – وزارة البيئة العراقية: وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لتغير المناخ، قسم البحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص١-٢. متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq/Portals/0/INDC-Iraq.pdf (٢٠٢٣/١٢/١٢).

سيسعى الى خفض إنبعاثاته بنسبة ١٤٪ من حجم الإنبعاثات الكلي المتوقع في عام ٢٠٣٥ في حالة الإعتماد الكلي على مصادر الوقود الأحفوري مع تحقيق زيادة بالعمل المعتاد في مجمل الإستثمار في قطاع الطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠٢٠ لضمان تأمين الحصة الكافية للفرد العراقي من الكهرباء تضمن له العيش الكريم وتمكنه من تكييف أوضاعه مع الإرتفاع المتزايد بدرجات الحرارة[١]. منذ التّصديق على اتفاقية باريس في عام ٢٠٢١، أحرزت الحكومة العراقيّة المنتهية ولايتها بعض التقدُّم نحو تصعيد استجابتها لتأثيرات تغيُّر المناخ مِن خلال استراتيجيات جديدة للتكيُّف وتخفيف الآثار. يأمل العراق في جذب المزيد مِن الاستثمارات الأجنبية للطاقة النّظيفة التي يُمكن أن تُعزّز أيضًا الزراعة وإنتاج الغذاء التي تعتمد أيضًا إلى حدٍّ كبيرٍ على الوقود الأحفوري. أنهى العراق مُساهمته المحدّدة وطنيًّا المذكورة سابقًا في ديسمبر ٢٠٢١، متعهدًا بخفض من ١ إلى ٢٪ طوعًا مِن انبعاثات غازات الدّفيئة بحلول عام ٢٠٣٠. وتتضمَّن الخطة أيضًا خفض الانبعاثات بنسبةٍ تصل إلى ١٥ ٪، بشرط وجود الدّعم الفني والمالي الدولي، وكذلك الاستقرار الوطني في القطاعَيْن السياسي والأمني. وسينصبّ تركيز اهداف هذه الخطة على قطاعات النّفط والغاز والكهرباء والنقل التي تنتج مجتمعةً ٧٥٪ من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في العراق. أن تطوير المساهمة المحدّدة وطنيًّا سيمهد الطريق لاستثمارات قد تصل إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي للمساعدة في عدم تأثّر الاقتصاد بتغيّر المناخ على مدى السّنوات العشر القادمة، وهي خطوة مُهمّة إلى الأمام تعمل على تعزيز الأمن الغذائي والمائي. ولتعزيز قدرة العراق على تحمّل تغيّر المناخ، أعادت الحكومة السّابقة إنشاء وزارة البيئة بعد دمجها من قبل مع وزارة الصحة عام ٢٠١٥ لخفض النفقات. علاوةً على ذلك، عملت الحكومة السّابقة على إطلاق "الورقة الخضراء" التي تتضمّن تحديد استراتيجية ملموسة لتغيُّر المناخ[٢]. إن للعراق محاولات جادة لتطوير العمل في قطاع الطاقات المتجددة منذ عام ٢٠٠٣ وقد انشأ العراق محطات تعمل بوقود الديزل وزيت الوقود، أكثر من الغاز الطبيعي. إن الإنتاج الكلي للكهرباء في الوقت الحاضر يعتمد على اربعة انواع من محطات انتاج الكهرباء وهي البخارية والغازية والديزل والكهرومائية، والعراق لديه خطط جادة لمعالجة النقص الحاد بالطاقة بإستبدال المحطات المتقادمة والتحول التدريجي نحو انتاج انظف بإنتهاج اربعة محاور: تحويل نوع الوقود المستخدم من السائل إلى الغاز والتحول الى نظام الدورات المركبة في التوليد بانتاج طاقة

---

[١] – وزارة البيئة العراقية: وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لتغير المناخ، قسم البحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص١-٢. متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq/Portals/0/INDC-Iraq.pdf (٢٠٢٣/١٢/١٢).

[٢] – مهى ياسين: استجابة العراق لتغيُّر المناخ: القطاع الخاصّ والمجتمع المدني، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، مقال متاح على الرابط التالي: https://timep.org/post-arabic (٢٠٢٣/١٢/١٣).

كهربائية دون استخدام وقود إضافي، استخدام الطاقات المتجددة، ترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة الطاقة وتحسين واقع المنظومة لقطاعي النقل والتوزيع. وفي قطاع الصناعة هناك توجها لتنفيذ العديد من المشاريع الصناعية بطريقة الانتاج الانظف وبإنتهاج استراتيجية تعتمد على المحاور الأربعة مؤسسات تعنى بالطاقات المتجددة في العديد من وزارات الدولة فضلا عن ذلك فان العراق عازم على إدخال تقنيات الطاقة النظيفة والمنخفضة الكربون في القطاعات المختلفة وأهمها الكهرباء والصناعة والنقل وإدارة النفايات والإسكان فضلاً عن قطاع النفط والغاز من خلال العمل على إستثمار الغاز المصاحب لإنتاج النفط الخام الذي يحرق حالياً وصولا إلى إستثمار معظم الكميات المنتجة وتقليل الإعتماد على الوقود الثقيل المستخدم لأغراض توليد الطاقة الكهربائية وكذلك الإستخدامات الأخرى ومنها قطاعات النقل والصناعة فضلاً عن تحسين مواصفات المنتجات النفطية لتكون وفق أحدث المواصفات العالمية وذلك من خلال إنشاء مصافي متطورة وتأهيل وتطوير مصافي النفط الحالية. أما في قطاع الكهرباء الذي يعتمد إعتمادا كبيرا على المنتجات التالية: الطاقات المتجددة، تدوير الحرارة لإنتاج الطاقة الكهربائية، تطوير العمليات الصناعية وتنفيذ مشروع إستراتيجي لإصطياد وتخزين غاز ثنائي اكسيد الكربون في التراكيب الجيولوجية (CCS)[١].

[١] – وزارة البيئة العراقية: وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لتغير المناخ، قسم البحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص١-٢. متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq/Portals/0/INDC-Iraq.pdf (٢٠٢٣/١٢/١٢).

المبحث الثالث

مواءمة المساهمات المحددة وطنيًا مع أهداف التنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة والعراق

من خلال تحليل تدابير المساهمات المحددة وطنيًا في كل من العراق والامارات العربية يمكن معرفة مدى تأثيرها الايجابي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وهل يمكن من شأنها أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مدى التوافق بين المساهمات المحددة وطنيًا ومختلف أهداف التنمية المستدامة. وان الاهداف والامثلة المختارة من المساهمات المحددة وطنيا في الامارات العربية المتحدة والعراق يمكن ان تقدم لنا صورة واضحة ومتكاملة عن التأثير الإيجابي للمساهمات المحددة وطنياً في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ووفقاً للتالي: –

الهدف ١ – القضاء على الجوع وتوفير: في العراق تم وضع نظام لصيانة الغابات وحمايتها وادارة الاراضي وتحسين تقنيات زراعة الارز وتحسين ادارة السماد الطبيعي للحد من انبعاثات CH4 وتحسين تقنيات استخدام الاسمدة النتروجينية للحد من انبعاثات N2O الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة [١]. اما المساهمات الوطنية للأمارات في الزراعة والأمن الغذائي بهدف مواجهة التحديات التي يفرضها التغير المناخي على انتاج الغذاء وتتبنى دولة الامارات النظم المستدامة وذات البيئة المغلقة في الزراعة، وتعمل على تقليص الهدر في الغذاء وتنويع مصادر سلاسل توريد الغذاء . وفي عام2018، تم إطاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 في الدولة، بناءً على (٣) معايير رئيسية :معدل الاستهلاك، والقدرة الإنتاجية، والقيم الغذائية للعناصر الغذائية الرئيسية، بما في ذلك الأطعمة المتخصصة. وتضمنت السلة الغذائية (٢٤) غذاءً رئيسياً ضمن مجموعات الأغذية النباتية والحيوانية والحبوب .وتهدف الاستراتيجية إلى ضمان الحصول على غذاء آمن ومستدام طوال العام، مع إعطاء الأولوية للممارسات المستدامة في الاستهلاك والزراعة، وبالتالي تحسين المرونة والإنتاجية والحفاظ على المياه والتربة والتنويع الغذائي والتقليل من هدر الغذاء . ولذلك، ولتحقيق هذه الأهداف، أقر مجلس الوزراء الإماراتي نموذج حوكمة فعال للأمن الغذائي من خال إنشاء مجلس الإمارات للأمن

---

[١] وزارة البيئة العراقية: وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لتغير المناخ، قسم البحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص ٨. متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq/Portals/0/INDC-Iraq.pdf (٢٠٢٣/١٢/23).

الغذائي الذي يلعب دوراً رئيسياً في ضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، واقتراح اللوائح والتشريعات والسياسات لتعزيز الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

الهدف ٢ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: في العراق لا توجد اجراءات تخص المساواة بين الجنسين في المساهمات المحددة الوطنية. اما الامارات العربية فقد تضمنت مساهماتها المحددة وطنيا اجراءات تتضمن المساواة بين الجنسين فقد استجابة دولة الإمارات لتغير المناخ. وتحافظ الدولة على التزامها بتعليم الإناث، وهو ما يتضح من حقيقة أن أكثر من ٥٠٪ من خريجي الجامعات في الإمارات من النساء، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بالمناخ. وعلى نحو مماثل، فقد بُذلت جهود لإشراك المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالمناخ والحوكمة، وتتمتع المرأة الآن بتمثيل عالي المستوى ضمن الهيئات العاملة في مجالات المناخ والطاقة في دولة الإمارات، بما في ذلك الإدارات القيادية في وزارة التغير المناخي والبيئة ومكتب المبعوث الخاص لتغير المناخ في الإمارات العربية المتحدة. كما تحظى المرأة أيضاً بحصة ٥٠–٥٠ في المجلس الوطني الاتحادي، والثلث في مجلس الوزراء. وعلاه على ذلك، لدى دولة الإمارات حصة تمثيل بمجالس الإدارة في الشركات لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومن المبادرات الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في العمل المناخي، ملتقى السيدات للاستدامة والبيئة والطاقة المتجددة WiSER من شركة مبادلة للاستثمار، والذي يجمع بين المتخصّصات في مجالات المناخ والطاقة والاستدامة، لدعم تطوّر المرأة في هذ التخصصات عبر إتاحة فرص التدريب والتواصل .وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية، توظف دولة الإمارات فريقاً متساوياً من الجنسين لنشر مساعداتها المناخية، فضلاً عن جميع المساعدات الدولية على نطاق أوسع [٢]

الهدف ٣: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة[٣]: ينوي العراق طرح ١٤٪ من الطاقة المتجددة والنظيفة للاستثمار وادارة الكاربون ابتداء ٢٠٢٠ ولغاية ٢٠٣٥ تطوير محطات الطاقة الكهرومائية في الاقليم

---

[1] الامارات العربية وزارة التغير المناخي والبيئية: تحديث المساهمات المحددة وطنيا الثانية للأمارات العربية المتحدة ٢٠٢٢ ,ص٣٥, متاح على الرابط https://unfccc.int/node/613858 (٢٠٢٣/١٢/٢٧).

[٢] الامارات العربية وزارة التغير المناخي والبيئية: تحديث المساهمات المحددة وطنيا الثانية للأمارات العربية المتحدة ٢٠٢٢ ,ص٣٥, متاح على الرابط https://unfccc.int/node/613858 (٢٠٢٣/١٢/٢٧).

[٣] البرنامج الانمائي للام المتحدة: اهداف التنمية المستدامة منشورة على الرابط :

https://www.un.org / (٢٠٢٣/١٢/٢٧).

وتدوير الحرارة لإنتاج الطاقة الكهربائية والشروع في برامج ترشيد الاستهلاك وكفاءة الاستخدام[١]. اما جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في العمل المناخي فتتمحور حول التحول المستمر في الطاقة، والذي يضمن إمداداً مستداماً وموثوقاً للطاقة وبأسعار معقولة .وعبر الاعتماد بشكل كبير على الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة، أسست دولة الإمارات منظومة إمداد الكهرباء بمواصفات تضمن تسجيل بصمة كربونية منخفضة .ومع استمرارية عملية إزالة الكربون، تشهد أصول وخدمات البنية التحتية للطاقة النظيفة نمواً سريعاً في دولة الإمارات، مما يعزز أمن إمدادات الطاقة في الدولة ويقلل من التأثير البيئي لقطاع الطاقة .وبناءً على هدف بلوغ نسبة الطاقة النظيفة 24 % من إجمالي مزيج الطاقة المحلي (القدرة الإنتاجية المركبة) بحلول ٢٠٢١، تحدد الاستراتيجية الوطنية للطاقة2050 مساراً طويل الأمد لقطاع الطاقة .وتستهدف الاستراتيجية زيادة حصة الطاقة النظيفة (مصادر الطاقة المتجددة والنووية) إلى 50 %من مزيج الطاقة المحلي بحلول عام2050 ولا تزال الريادة في الابتكار والحلول التقنية منخفضة التكلفة جوهر جهود التخفيف في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال إنتاج الكهرباء .فعلى سبيل المثال، ساهمت وفرة أشعة الشمس في الإمارات إلى تطوير مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية والمركزة بأسعار كهرباء منخفضة وقياسية .كما تستثمر الإمارات في الطاقة النووية عبر إنشاء محطة براكة للطاقة النووية التي تتكون من أربع مفاعلات. ولا تزال هناك فرص كبيرة لاستخدام الطاقة النووية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتوليد الهيدروجين، ولزيادة القدرة الإنتاجية من خال إضافة وحدات كبيرة و/أو وحدات مفاعلات صغيرة، وذلك وفقاً لتوجهات الحكومة .ويمكن أن يثمر العمل في هذه المجالات عن زيادة إزالة الكربون في القطاعات التي يصعب التخفيف فيها مثل الصناعات الثقيلة. وبحسب التوجه الحالي، ستصل القدرة الإنتاجية من الطاقة النظيفة، بما فيها الطاقة الشمسية والنووية، إلى 14 جيجاوات بحلول عام 2030 ، ارتفاعاً من حوالي 100 ميغاوات عام 2015 و٢.٤ جيجاوات عام . 2020 وحتى الآن، استثمرت الدولة ما يزيد عن 40 مليار دولار أمريكي في الطاقة النظيفة .كما ستزيد الطاقة الشمسية أيضاً إلى أكثر من 9 جيجاوات من القدرة الإنتاجية المركبة بحلول 2030 ، مما سينتج عنه تحول كبير من الاعتماد على الوقود الأحفوري بالتزامن مع إضافة الطاقة النووية إلى طاقة، مع وجود ثلاثة أخرى قيد التنفيذ. وستوفر هذه المحطات قدرة إنتاجية مجمعة تبلغ 300 ميجاوات، فضلاً عن الحد من تأثير النفايات على البيئة وصحة الإنسان .وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير

---

[١] وزارة البيئة العراقية: وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لتغير المناخ، قسم البحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص ٨. متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq/Portals/0/INDC-Iraq.pdf (٢٠٢٣/١٢/١٢).

حلول الطاقة النظيفة باتباع نهج مرحلي، مع زيادة تدريجية في استخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية، والطاقة الشمسية المركزة، والطاقة النووية، والهيدروجين النظيف .ومن المخطط أن تصل حصة إجمالي القدرة الإنتاجية المركبة بحلول عام 2030 الى ٣٠ % ، يرافقها تحول بنسبة ٥٠ % إلى الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٥٠[1].

الهدف ٤: إقامة بنى تحتية قادرة [٢] على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار: قام العراق انشاء المشاريع الصناعية في القطاعين العام والخاص ضمن مشاريع المدن والمجمعات الصناعية التي ترغب وزارة الصناعة في تنفيذها لتشجيع الصناعات الخاصة بتصنيع او تجميع المنتجات بما في ذلك خلايا الطاقة الشمسية[٣]. اما في الامارات فقد تم وضع استراتيجيات شاملة تعزز البحث والابتكار .وتتمثل رؤية استراتيجية الثورة الصناعية الرابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جعل الدولة مركزاً عالمياً رائداً ومختبراً مفتوحاً لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة .ومن ضمن الركائز الاستراتيجية الست للاستراتيجية تبرز تجربة المستقبل"، التي تطمح إلى جعل دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً عالمياً للمدن الذكية مع تعزيز الاستدامة البيئية ونوعية الحياة. ومن إحدى المجالات الاستراتيجية للركيزة تأتي NextGen Mobility لتعكس طموح الدولة في أن تصبح ساحة اختبار عالمية للتنقل المستدام بالمركبات ذاتية القيادة بهدف ريادة الابتكار في مجال النقل .علاوة على ذلك، تقوم دولة الإمارات بتنفيذ سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدم التي تسعى إلى تعزيز مكانة الدولة كمحرك للمعرفة والابتكار[٤]. ومن خلال التحليل اعلاه نلحظ بان المساهمات المحددة وطنيا للأمارات كانت اكثر توافقا مع اهداف التنمية المستدامة كما ان المشاريع المنفذة في دولة الامارات هي في مراحل متقدمة اكثر من حالة العراق والسبب في ذلك يعود الى الوضع الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني الذي تعيشه الامارات فكما هو معلوم فان العراق مر بفترة طويلة من

---

[1] الامارات العربية وزارة التغير المناخي والبيئية: تحديث المساهمات المحددة وطنيا الثانية للأمارات العربية المتحدة ٢٠٢٢ ,ص١٦, متاح على الرابط https://unfccc.int/node/613858 (٢٠٢٣/١٢/٢٧).

[٢] البرنامج الانمائي للام المتحدة: اهداف التنمية المستدامة منشورة على الرابط:

https://www.un.org / (٢٠٢٣/١٢/٢٧).

[٣] زارة البيئة العراقية: وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لتغير المناخ، قسم البحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص ٨. متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq/Portals/0/INDC-Iraq.pdf (٢٠٢٣/١٢/١٢).

[٤] الامارات العربية وزارة التغير المناخي والبيئية: تحديث المساهمات المحددة وطنيا الثانية للأمارات العربية المتحدة ٢٠٢٢ ,ص٣٦، متاح على الرابط https://unfccc.int/node/613858 (٢٠٢٣/١٢/٢٧).

الحروب وعدم الاستقرار السياسي والتي لايزال يعني منها مما يجعل نقطة البدء لكلا البلدين غير متساوية للانطلاق.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا هذا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وهي التالية:

اولاً/ الاستنتاجات:

١. ضرورة التعاون الثنائي الفعّال بين العراق والإمارات العربية المتحدة في مجال تشريعات التغير المناخي، مع التركيز على تحقيق التكامل بين المساهمات الوطنية لكل بلد، وأهمية تعزيز وتحسين التشريعات الوطنية في العراق والإمارات لتكون أكثر فعالية وملاءمة لمواجهة تحديات التغير المناخي.

٢. أهمية إيجاد آليات لتحفيز وتشجيع القطاعين العام والخاص لتبني ممارسات وتقنيات مستدامة تساهم في التصدي لتأثيرات التغير المناخي، وكذلك تبادل الخبرات والتجارب بين العراق والإمارات في مجال التشريعات المناخية لتحقيق أقصى قدر من الفعالية.

٣. أهمية تطوير رؤية إقليمية شاملة لمواجهة التحديات المناخية، مع التركيز على التكامل بين الجهود الوطنية للعراق والإمارات وغيرها من دول المنطقة.

ثانياً/ المقترحات:

١. إقامة آلية رسمية للتعاون البيئي بين العراق والإمارات لتبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التنسيق في مجال التشريعات المناخية.

٢. تنفيذ حملات وبرامج لرفع الوعي بقضايا التغير المناخي في المجتمعات، وتشجيع التحول نحو أسلوب حياة مستدام.

٣. الاستثمار في تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة وتحسين إدارة الموارد المائية والزراعة المستدامة.

٤. إقامة حوافز للشركات والصناعات لتبني ممارسات صديقة للبيئة وتنفيذ مشاريع مستدامة، وتقديم دعم مالي وحوافز للمشاريع البيئية والمبادرات التي تسهم في تحقيق أهداف التشريعات المناخية.

المصادر

اولاً: المصادر باللغة العربية:

أ- الكتب:

ماري لومي، اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لتداعيات الاتفاق على دولة الإمارات العربية المتحدة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر ٢٠١٥.

ب-التقارير

١. وزارة التغير المناخي والبيئة: تقرير حالة البيئة لدولة الامارات العربية المتحدة، الإصدار الثاني، ٢٠٢٠.

٢. الجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة: مبادرة البصمة البيئية للأمارات، ملخص تقرير ٢٠٠٧-٢٠١٠.

ج- **المراسيم والقوانين والاتفاقيات الدولية:**

١. اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥.

٢. قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ الخاص بانضمام العراق الى اتفاقية التجارة الدولية الخاصة بالحيوانات والنباتات الفطرية المهددة بالانقراض (سايتس) لعام ١٩٧٣، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٢٩٨، السنة ٥٥، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٣.

٣. قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٢١ الخاص بانضمام العراق الى بروتوكول عام ١٩٩٦ لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن قلب النفايات والمواد الاخرى لعام ١٩٧٢، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٦٤٢، السنة ٦٢، ١٢ تموز ٢٠٢١.

٤. قانون رقم ٧ في ٢٠٠٩/٣/٢٣ الخاص بانضمام العراق الى الاتفاقية الاطارية بشأن تغيير المناخ وبرتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٢٨، بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٦.

٥. قانون رقم ٤٢ الخاص بانضمام العراق الى اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال بشأن التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون جريدة الوقائع العراقية: العدد ٤٠٤٨، السنة ٤٩، بتاريخ ١١ أيلول ٢٠٠٧.

٦. المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٢.

٧. مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة السلاحف البحرية وموائلها في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا الملحقة بمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة لعام ٢٠٠١.

٨. مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة أبقار البحر وموائلها الطبيعية الملحقة بمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة لعام ٢٠٠٧.
٩. مرسوم الموافقة/ التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٤.
١٠. مرسوم الموافقة/ التصديق مرسوم اتحادي اماراتي (٢٨) لسنة ٢٠٠٢.
١١. مرسوم الموافقة/التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤.
١٢. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٠.
١٣. مرسوم الموافقة التصديق مرسوم اتحادي اماراتي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢.
١٤. مرسوم الموافقة التصديق مرسوم اتحادي اماراتي رقم (٤١) لسنة ٢٠١٥.
١٥. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٦) لسنة ٢٠١٧.
١٦. مرسوم الموافقة التصديق مرسوم اتحادي اماراتي رقم (٢٣٨) لسنة ٢٠١٦.
١٧. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٤.
١٨. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٧٥) لسنة ٢٠١٤.
١٩. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤.
٢٠. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٣.
٢١. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٤.
٢٢. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٧٧) لسنة ٢٠٠٥.
٢٣. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤.
٢٤. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٤.
٢٥. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٩٩.
٢٦. مرسوم الموافقة التصديق قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٠ /١١ لسنة ١٩٩٨.
٢٧. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٦١) لسنة ١٩٩٥.
٢٨. بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم من مصادر البر لعام ١٩٩٠.
٢٩. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٤٩) لعام ١٩٩٠.
٣٠. مرسوم الموافقة/ التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٩.
٣١. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦.
٣٢. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (٨٦) لسنة ١٩٨٩.

٣٣. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم ١٥٥ لسنة ٢٠١٥.

٣٤. مرسوم الموافقة التصديق المرسوم الاتحادي الاماراتي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧.

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية والفرنسية:

1. Géraud De Lassus St-Geniès, L'ACCORD DE PARIS SUR LE CLIMAT: QUELQUES ÉLÉMENTS DE DÉCRYPTAGE, Revue Québécoise De Droit International (RQDI), Université Du Québec À Montréal, NUMÉRO 28.2, 2015.
2. Non-Market-Based Approaches: Technical Paper, Framework Convention On Climate Change, United Nations, 24 November 2014, Document No: FCCC/TP/2014/10.
3. Streck, Keenlyside And Unger, The Paris Agreement: A New Beginning, Journal For European Environmental & Planning Law 13, Brill Nvjhoff, Leiden, 2016.

ثالثاً: المنشورات على صفحات الانترنت:

١. الامارات العربية وزارة التغير المناخي والبيئية: تحديث المساهمات المحددة وطنيا الثانية للأمارات العربية المتحدة ٢٠٢٢. متاح على الرابط https://unfccc.int/node/613858 (٢٠٢٣/١٢/٢٧).

٢. البرنامج الانمائي للام المتحدة، اهداف التنمية المستدامة منشورة على الرابط: https://www.un.org (٢٠٢٣/١٢/٢٧).

٣. جمهورية العراق: وزارة البيئة، متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq (٢٠٢٣/١٢/١٢).

٤. دائرة شؤون الألغام العراقية: متاح على الرابط التالي: https://dma.gov.iq/ar-IQ/Pages/Details/16 (٢٠٢٣/١٢/١٢).

٥. مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة أبقار البحر وموائلها الطبيعية لعام ٢٠٠٧، متاح على الرابط التالي: https://beeatna.ae/assets/download (٢٠٢٣/١٢/١٠).

٦. زارة البيئة العراقية: وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لتغير المناخ. متاح على الرابط التالي: https://moen.gov.iq/Portals/0/INDC-Iraq.pdf (٢٠٢٣/١٢/١٢).

٧. شركة دبي لإدارت النفايات: استراتيجية دبي الطموحة لإدارة النفايات قد بدأت، متاح على الرابط التالي: https://dwmc.ae/ar/ (٢٠٢٣/١١/٢٦).

٨. مذكرة التفاهم حول المحافظة على الطيور الجارحة في افريقيا وأوراسيا لعام ٢٠٠٨، متاح على الرابط التالي: https://www.moccae.gov.ae/assets/download (٢٠٢٣/١٢/١٠).

٩. مذكرة تفاهم حول أسماك القرش المهاجرة لعام ٢٠١٠ وقد دخلت دور النفاذ في دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٤ متاح على الرابط التالي: https://www.moccae.gov.ae/assets/download (٢٠٢٣/١٢/١٠).

١٠. منصة الطاقة: تقرير "لمكافحة تغير المناخ، متاح على الرابط التالي: /https://attaqa.net/2022/09/12 (٢٠٢٣/١١/٢٥).

١١. منظمة الأمم المتحدة: العمل المناخي–المساهمات المحددة وطنيا، مقال متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/ar/climatechange/all-about-ndcs#countries اخر زيارة (٢٠٢٣/١٠/٣).

١٢. منظمة الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على الرابط التالي: https://www.undp.org/ar/iraq/press-releases (٢٠٢٣/١٢/١٣).

١٣. مهى ياسين: استجابة العراق لتغيُّر المناخ، مقال متاح على الرابط التالي: https://timep.org/post-arabic (٢٠٢٣/١٢/١٣).

١٤. وكالة انباء الامارات: تقرير متاح على الرابط التالي: https://wam.ae/ar/home/main (٢٠٢٣/١١/٢٦).

Sources

First: Sources in Arabic:

A- Books:

Mary Lumi, The Paris Agreement on Climate Change: Implications of the Agreement on the United Arab Emirates, Emirates Diplomatic Academy, December 2015.

B- Reports

١. Ministry of Climate Change and Environment: State of the Environment Report for the United Arab Emirates, Second Edition, 2020.

٢. Emirates Wildlife Society in cooperation with the World Wide Fund for Nature: The UAE Ecological Footprint Initiative, Summary of the 2007-2010 Report.

C- Decrees, laws and international agreements:

١. Paris Climate Agreement of 2015.

٢. Law No. (29) of 2012 regarding Iraq’s accession to the Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES) of 1973, Iraqi Gazette, Issue 4298, Year 55, November 18, 2013.

٣. Law No. (21) of 2021 regarding Iraq’s accession to the 1996 Protocol to the Convention on the Prevention of Marine Pollution by Dumping of Wastes and Other Matter of 1972, Iraqi Gazette, Issue 4642, Year 62, July 12, 2021.

٤. Law No. 7 of 3/23/2009 regarding Iraq’s accession to the Framework Convention on Climate Change and the Kyoto Protocol of 1997, Iraqi Gazette, Issue 4128, dated 7/6/2009. 5. Law No. 42 on Iraq's accession to the Vienna Convention and the Montreal Protocol on the elimination of substances that deplete the ozone layer, Iraqi Gazette: Issue 4048, Year 49, dated September 11, 2007.

٦. UAE Federal Decree No. (52) of 1992.

٧. Memorandum of Understanding on the Protection and Management of Sea Turtles and Their Habitats in the Indian Ocean and Southeast Asia annexed to the Convention on the Conservation of Migratory Species of 2001.

.٨Memorandum of Understanding on the Protection and Management of Dugongs and Their Natural Habitats annexed to the Convention on the Conservation of Migratory Species of 2007.

.٩Approval/Rational Decree, UAE Federal Decree No. (72) of 2004.

.١٠Approval/Rational Decree, UAE Federal Decree (28) of 2002.

.١١Approval/Rational Decree, UAE Federal Decree No. (7) of 2004.

.١٢Approval and Ratification Decree UAE Federal Decree No. (52) of 1990.

.١٣Approval and Ratification Decree UAE Federal Decree No. (47) of 2002.

.١٤Approval and Ratification Decree UAE Federal Decree No. (41) of 2015.

.١٥Approval and Ratification Decree UAE Federal Decree No. (6) of 2017.

.١٦Approval and Ratification Decree UAE Federal Decree No. (238) of 2016.

.١٧Approval and Ratification Decree UAE Federal Decree No. (76) of 2014.

.١٨Approval and Ratification Decree UAE Federal Decree No. (75) of 2014.

.١٩Approval and Ratification Decree UAE Federal Decree No. (7) of 2004.

.٢٠Approval and Ratification Decree UAE Federal Decree No. (13) of 2016 2003.

.٢١Approval Decree Ratification UAE Federal Decree No. (77) of 2014.

.٢٢Approval Decree Ratification UAE Federal Decree No. (77) of 2005.

.٢٣Approval Decree Ratification UAE Federal Decree No. (75) of 2004.

.٢٤Approval Decree Ratification UAE Federal Decree No. (131) of 2014.

.٢٥Approval Decree Ratification UAE Federal Decree No. (107) of 1999.

.٢٦Approval Decree Ratification Cabinet Resolution No. 410/11 of 1998.

.٢٧Approval Decree Ratification UAE Federal Decree No. (61) of 1995.

.٢٨Protocol for the Protection of the Marine Environment from Land-Based Pollution of 1990.

.٢٩Approval Decree Ratification UAE Federal Decree No. (49) of 1998 1990.

.٣٠Approval/ Ratification Decree UAE Federal Decree No. (20) of 1979.

.٣١Approval/ Ratification Decree UAE Federal Decree No. (74) of 2006.

.٣٢Approval/ Ratification Decree UAE Federal Decree No. (86) of 1989.

.٣٣Approval/ Ratification Decree UAE Federal Decree No. 155 of 2015.

.٣٤Approval/ Ratification Decree UAE Federal Decree No. (11) of 2007.

Second: Sources in English and French:

.١Géraud De Lassus St-Geniès, L'ACCORD DE PARIS SUR LE CLIMAT: QUELQUES ÉLÉMENTS DE DÉCRYPTAGE, Revue Québécoise De Droit International (RQDI), Université Du Québec À Montréal, NUMÉRO 28.2, 2015.

.٢Non-Market-Based Approaches: Technical Paper, Framework Convention On Climate Change, United Nations, 24 November 2014, Document No: FCCC/TP/2014/10.

.٣Streck, Keenlyside And Unger, The Paris Agreement: A New Beginning, Journal For European Environmental & Planning Law 13, Brill Nvjhoff, Leiden, 2016.

Third: Publications on the Internet:

.١United Arab Emirates Ministry of Climate Change and Environment: Update of the Second Nationally Determined Contributions of the United Arab Emirates 2022. Available at https://unfccc.int/node/613858.(٢٠٢٣/١٢/٢٧)

.٢United Nations Development Programme, Sustainable Development Goals published at the link: https://www.un.org.(٢٠٢٣/١٢/٢٧)

.٣Republic of Iraq: Ministry of Environment, available at the following link: https://moen.gov.iq.(٢٠٢٣/١٢/١٢)

.٤Iraqi Mine Action Directorate: available at the following link: https://dma.gov.iq/ar-IQ/Pages/Details/16.(٢٠٢٣/١٢/١٢)

.٥Memorandum of Understanding on the Protection and Management of Dugongs and Their Natural Habitats of 2007, available at the following link: https://beeatna.ae/assets/download.(٢٠٢٣/١٢/١٠)

.٦Iraqi Ministry of Environment: Document of Nationally Determined Contributions to Climate Change. Available at the following link: https://moen.gov.iq/Portals/0/INDC-Iraq.pdf.(٢٠٢٣/١٢/١٢)

.٧Dubai Waste Management Company: Dubai’s ambitious waste management strategy